السلطة ومنظمات المجتمع المدني فى مصر.. أزمات لا تنتهى وحلول ممكنة

ورقة بحثية - يناير 2021

DAM
مركز التنمية و الدعم و الإعلام
Development, Advocacy and Media Center

السلطة ومنظمات المجتمع المدنى فى مصر.. أزمات لا تنتهى وحلول ممكنة

تصدر عن:

مركز التنمية والدعم والإعلام

نبذة تعريفية:

مركز التنمية والدعم والإعلام (دام): مؤسسة مصرية تدعم حرية الرأى والتعبير، وحرية الاعتقاد وتداول المعلومات، والحق فى المعرفة، وتناهض الأفكار المتطرفة ونتائجها الإرهابية فى كل الأيدلوجيات.

هاتف:

02-27901477

إعداد:

محمود عبد الظاهر

الموقع الاليكترونى:

www.masr.masr360.net

البريد الالكتروني:

dam.mediainfo@gmail.com

العنوان:

1 شارع عائشة التيمورية - جاردن سيتى

الطابق 7 - شقة 71

c حقوق الطبع والنسخ محفوظة
لمركز التنمية والدعم والإعلام

محتويات CONTENTS

2021 يناير

المقدمة	04
الملامح الرئيسية لسياسات السلطة في مصر تجاه منظمات المجتمع المدني:	05
أولا: التشريع كأداة للسيطرة على منظمات المجتمع المدني	06
ثانياً: الملاحقات الأمنية والقضائية	09
ثالثًا: المنع من السفر	11
رابعاً: التضييق وحصار المساحات العامة	12
خامساً: الحصار الرقمي لعدد من منظمات المجتمع المدني	13
سادساً: الهجوم الإعلامي والتشهير	14
قراءة في الآثار التي خلفتها السياسات الرسمية للتعامل مع منظمات المجتمع المدني في مصر	16
أولاً: ضغوط دولية مستمرة ومتزايدة على النظام المصري لوقف سياسات التضييق على منظمات المجتمع المدني	17
ثانياً: هروب المكاتب الإقليمية للمنظمات غير الحكومية الدولية من مصر	18
ثالثًا: الآثار الاقتصادية السلبية لسياسات التضييق على منظمات المجتمع المدني	20
رابعاً: ظهور وتنامي وجود مجتمع حقوق الإنسان المصري بالخارج	22
خامساً: انتهاك الحقوق الدستورية للمواطنين/ات	23
كيف يمكن الخروج من النفق المظلم ؟	24

إذا سلّمنا بأهمية الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في الدول الحديثة، يصبح من الضروري أن تحظى علاقة السلطات العامة في الدولة بهذه المنظمات بجل اهتمامنا، ذلك بوصفها علاقة مؤثرة بشكل مباشر على عمليات تنمية ودمقرطة هذه الدولة. من هنا كان الاهتمام بإطلاق هذه الورقة التي تستكشف ملامح السياسات الرسمية تجاه منظمات المجتمع المدني في مصر وتأثيراتها، وتطرح ما نعتقد أنه إطارًا عامًا عادلاً لضمان علاقة صحية بين هذه السلطات ومنظمات المجتمع المدني، بوصفها ممثلة لجماعات من المواطنين/ات ولمصالحهم.

حين نتحدث عن منظمات المجتمع المدني فنحن نقصد تلك الأشكال التنظيمية التي تنشأ بشكل طوعي وسلمي، وتعمل في المجال العام بشكل مستقل عن السلطة، وعن الجماعات الأولية كالأسرة والجماعات الدينية بهدف اما تدعيم دور الدولة في سد الحاجات الأساسية للمواطنين/ات، أو تنظيم المجتمع وتأهيله، أو موازنة سلطة الدولة في الصراعات التي قد تدخلها سلطة من سلطات الدولة مع فرد أو أكثر من مواطنيها. وهو الدور الذي تضطلع به المنظمات الحقوقية عادة.

تتبنى هذه الورقة الإطار الواسع لمفهوم منظمات المجتمع المدني، وفقًا لهذا التعريف، وبغض النظر عن الشكل القانوني الذي قد تتخذه هذه المنظمات.

أما السلطة المقصودة في هذه الورقة فهي السلطات الرسمية الدستورية، ممثلة في مؤسساتها الثلاث؛ تنفيذية، وتشريعية، وقضائية. مع التركيز على تحليل العلاقة ما بين منظمات المجتمع المدني والسلطة في ظل النظام السياسي الحالي، الذي بدأ في التشكل منذ منتصف العام 2013.

تُحلل هذه الورقة بشكل مختصر الملامح الأساسية لسياسات السلطة في مصر تجاه منظمات المجتمع المدني، والتي اتسمت -مع الأسف- بالتضييق بطرق مختلفة. حيث تُعتبر الحقبة الحالية من أشد الأوقات قسوة على المجال العام في مصر والفاعلين/ات فيه.

تحاول الورقة كذلك رصد وتقصي التأثيرات المختلفة لهذه السياسات؛ عمليًا، خارج الأطر التحليلية التقليدية لمثل هذه السياسات، بوصفها انتهاكًا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، واعتداءً على الحقوق الدستورية للمواطنين، مع التسليم الكامل بأهمية هذا المدخل لدراسة سلوك وسياسات السلطات العامة إقرارًا لمبدأ سيادة القانون داخل الدولة.

في النهاية، تحاول هذه الورقة تقديم خارطة طريق تتضمن نقاط أساسية موجزة يمكن الاسترشاد بها في صناعة سياسات جديدة، تضمن إصلاح الواقع الحالي وتحقيق التعاون المثمر ما بين سلطات الدولة وبين منظمات المجتمع المدني بمختلف فئاتها.

الملامح الرئيسية لسياسات السلطة في مصر تجاه منظمات المجتمع المدني

بطبيعة الحال لا تتعامل السلطة في مصر بنفس الطريقة مع الفئات المختلفة لمنظمات المجتمع المدني، فتعامل السلطة مع منظمات إغاثية محلية تقوم بتقديم مساعدات للمواطنين/ات، وبالتالي التغطية على عجز رسمي ما في التعامل مع هذه الاحتياجات، لن يكون بنفس الطريقة التي ستتعامل بها منظمات حقوقية تظهر تقصير سلطات الدولة في توفير الحاجات الأساسية للمواطنين/ات، وتتعقب بكافة الطرق القانونية المسئولين/ات المقصرين في أداء واجباتهم الوظيفية. إذن السياسات التي سنسردها في السطور التالية لا تطال كل منظمات المجتمع المدني في مصر، والتي يقدر عددها بـ 55 ألف منظمة بحسب تصريح لرئيس الجمهورية في نهاية العام 2020[1]، لكن ومع ذلك يمكن بسهولة وصف هذه السياسات بأنها ممنهجة وعمومية، نظرًا لأن تأثير معظمها يطال فئات مختلفة للمنظمات الأهلية، ونظرًا لكونها تقع بشكل متكرر وفي سياقات وحالات متنوعة لا يربط بينها سوى أن منظمة مدنية ما قد تعدت ما يمكن أن نطلق عليه «الخطوط الحمراء للسلطة»، وهي الحدود التي وضعتها السلطة لعمل منظمات المجتمع المدني في المجال العام، وتعاقب من يجرؤ على تخطي هذه الحدود، كما سيتضح لنا في الأسطر التالية.

أولاً.. التشريع كأداة للتضييق على منظمات المجتمع المدني:

استمرت السلطة الحالية في استعمال القانون كأداة للتضييق على عمل منظمات المجتمع المدني. ففي السنوات الأولى لحكم الرئيس السيسي استمر القانون رقم 84 لسنة 2002 -الموروث من عهد مبارك- في السريان لثلاث سنوات.

منذ صدوره وحتى إلغاءه في العام 2017 تعرض هذا القانون لانتقادات كثيرة سواء من المنظمات الحقوقية المصرية أو المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال وأثناء خضوع مصر لآلية الاستعراض الدوري الشامل لمراجعة سجلها في مجال حقوق الإنسان في نوفمبر 2014 أمام مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة وجهت إليها «20 توصية في إطار قضية تحسين بيئة العمل الأهلي، وقد قبلت الحكومة المصرية بـ 6 توصيات بشكل جزئي، كما قبلت 12 توصية بشكل كامل، وتوصيتين تم أخذ العلم بهما».

طوال السنوات الخمس التي أعقبت ثورة يناير، ظهرت العديد من مسودات القوانين لتنظيم عمل المؤسسات الأهلية في مصر، بعضها اقترحته منظمات حقوقية مصرية، والبعض الآخر اقترحته الحكومة المصرية، متمثلة في وزارة التضامن الاجتماعي، صاحبة الاختصاص بالإشراف على العمل الأهلي.

1 الهيئة العامة للاستعلامات: خبر «السيسي في حديث لصحيفة لوفيجارو: مصر وفرنسا تحاربان معا على عدة جبهات» تاريخ النشر: 9 ديسمبر 2020 ، تاريخ الزيارة: 25 ديسمبر 2020
http://bit.ly/395vJJx

بعيدًا عن كل مشروعات القوانين التي تمت صياغتها من كافة الأطراف. في الرابع والعشرين من مايو 2017 ورغم كل المناشدات التي أُطلقت لوقف إصدار هذا القانون، تم التصديق بشكل مفاجئ على القانون المحال إليه من مجلس النواب في نوفمبر 2016 ليصدر التنظيم القانوني الأول للعمل الأهلي من السلطة الحالية تحت رقم 70 لسنة 2017، والذي اعتبره «ديفيد كاي» المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات «إنه من الواضح أن القانون قد أعدّ بشكل متعمد لشل قدرة المجتمع المدني على الحركة، وقمع قدرته للتعبير عن آرائه بحرية»، مضيفًا: «من الأرجح أن هذا المشروع يقترح أسوأ القيود على الحريات الأساسية في مصر منذ ثورة العام 2011». أيضًا: «هو يهدف إلى تدمير أسس مصر الراسخة لجهة الالتزام السلمي والمدني في مهدها. وفي حال أصبح قانونًا، فإنه لن يقضي على المجتمع المدني في المدى القصير فحسب، بل قد تمتد مفاعيله أيضًا على مدى أجيال مقبلة»[2].

تضمن هذا القانون قيودًا «غير مسبوقة» على عمل الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني، حتى أن الدولة نفسها فشلت في جعله بموضع التنفيذ، وظل القانون بلا لائحة تنفيذية منذ مايو 2017 وحتى تم إلغاؤه بصدور القانون رقم 149 لسنة 2019 في أغسطس 2019.

بصدور القانون رقم 149 لسنة 2019 نكون أمام التدخل التشريعي السابع -على الأقل- من قبل الدولة المصرية لتنظيم العمل الأهلي منذ أن أصدر الملك فاروق القانون رقم 49 لسنة 1945 بشأن تنظيم الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية والتبرع للوجوه الخيرية، والنصوص الواردة بالقانون المدني الصادر برقم 131 لسنة 1948 والقوانين أرقام 384 لسنة 1956 و32 لسنة 1964 والقانون 84 لسنة 2002 والقانون 70 لسنة 2017.[3] وهو التدخل الثاني في عهد الرئيس السيسي لتنظيم العمل الأهلي بعد القانون 70.

القانون الجديد كان محاولة من الدولة لتخفيف القيود التي كانت موجودة في القانون السابق. ويُحمد للقانون الجديد إلغاءه العقوبات السالبة للحرية في الأفعال التي اعتبرها جرائم. كما ألغى القانون الجديد اللجنة/الجهاز «الأمني» التي استحدثها القانون 70 وأوكل لها كل ما يتعلق بالعمل الأهلي في مصر.

غير أن القانون الجديد/الحالي وضع عقوبات مالية باهظة تصل إلى مليون جنيه لمخالفة بعض بنوده وهو ما قد يقود عمليًا إلى الحبس لمن لا يستطيع تحمل هذه الغرامات، وأبقى كذلك على السلطات المطلقة لجهة الإدارة في قبول ورفض اتفاقيات التعاون والمنح الخارجية فمنح هذه

2 بيان صحفي « خبير للأمم المتحدة يحذر من قانون يهدد بعرقلة عمل المنظمات غير الحكومية ويشل قدرة المجتمع المدني في مصر» صدر بتاريخ 21 نوفمبر 2016
http://bit.ly/2fupipa

3 أحمد راغب: «الشيطان يكمن في التفاصيل.. ورقة قانونية حول أبرز عقبات اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات الأهلية الجديد»

الجهات سلطة الرقابة السابقة على المنح وحق رفضها دون إبداء أسباب.

في استمرار للنهج الذميم للقانون 70 الملغي، فقد استمر القانون الجديد في تجريم قيام أي جهة سواء تتمتع بالشكل القانوني أو لا، بنشاط أهلي إلا إذا كانت مسجلة، وفقا لأحكام هذا القانون كجمعية أو مؤسسة، وأعطى جهة الإدارة الحق في غلق أي «كيان» يمارس العمل الأهلي. في الحقيقة لا نستطيع قراءة هذه المادة إلا كاستهداف مباشر للمنظمات الحقوقية المصرية التي يعمل جزء كبير منها كشركات محاماة وشركات عادية، حيث لجأت هذه المنظمات لتلك الأشكال القانونية هربًا من القيود المفروضة في القوانين المتعاقبة لتنظيم عمل الجمعيات في مصر.[4]

يحتوي القانون على قيود متعددة تتعارض مع جوهر الحق في تكوين الجمعيات وعدم التدخل في شؤونها منها على سبيل المثال حظر إجراء استطلاعات الرأي والبحوث الميدانية، ونشر نتائجها إلا بعد الحصول على موافقة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ومنح الضبطية القضائية لعدد من موظفي الجهاز الإداري لـ»التفتيش» على عمل الجمعيات الأهلية، وهو ما يضرب بمبدأ استقلالية تلك المنظمات عرض الحائط.

لا يتعلق الأمر بقوانين تنظيم العمل الأهلي فحسب، بل أن هناك ترسانة من النصوص القانونية الأخرى التي يمكن بسهولة تكييفها لملاحقة والتضييق على الفاعلين/ات في منظمات المجتمع المدني إذا ما ارتأت السلطة في أنشطتهم ما يستوجب غضبها وبالتبعية عقابهم. من هذه القوانين القانون رقم 107 لسنة 2013 الخاص بتنظيم الحق في الاجتماعات العامة والمواكب والتظاهرات السلمية والمعروف إعلاميًا باسم «قانون التظاهر» الذي قام عمليًا بمصادرة الحق في التظاهر، وهو أحد الآليات الشرعية للتغيير، ولدعم القضايا التي يناصرها المدافعون/ات عن حقوق الإنسان. وكذلك القانون رقم 8 لسنة 2015 بشأن تنظيم قوائم الكيانات الإرهابية والإرهابيين، وقانون 94 لسنة 2018 بشأن مكافحة الإرهاب، والقانون رقم 128 لسنة 2014 والخاص بتعديل قانون العقوبات متضمنًا تعديل للمادة 78 من قانون العقوبات والخاصة بتجريم التمويل الأجنبي لارتكاب أعمال إرهابية. فرغم أن هذه القوانين في الأصل موجهه لمكافحة جرائم الإرهاب إلا أنها تؤثر على عمل بعض فئات منظمات المجتمع المدني بشكل مباشر، حيث تستخدم هذه النصوص القانونية تعبيرات وتهم فضفاضة لوصف الكيان الإرهابي وجرائم الإرهاب، يسهل استغلال هذه التعبيرات الغامضة والفضفاضة من قبل السلطة في التضييق على بعض العاملين في المنظمات الحقوقية، كما سنرى في أجزاء لاحقة.

4 مركز هردو لدعم التعبير الرقمي: تقرير «حالة المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في مصر.. تقرير عن الفترة: أكتوبر – ديسمبر 2019»
Human-rights-defenders-Report.pdf/02/https://hrdoegypt.org/wp-content/uploads/2020

ثانياً.. الملاحقات الأمنية والقضائية:

الملاحقة القضائية للفاعلين في منظمات المجتمع المدني -الحقوقية منها على الأخص- أمر قديم تمارسه السلطات في مصر منذ وقت طويل، إلا أن التحول الدرامي في هذا الأمر بدأ مع ظهور القضية 173 أو ما يعرف بقضية «التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني». وكان مجلس الوزراء قد أمر وزير العدل في يوليو 2011 بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق للنظر في التمويل الأجنبي الذي تحصل عليه منظمات المجتمع المدني، وتحديد ما إذا كانت تلك المنظمات مسجلة بموجب القانون 84 لسنة 2002 الخاص بالجمعيات الأهلية.[5] تم استكمال التقرير في سبتمبر 2011، وإدراجه كجزء من الأدلة المقدمة من النيابة بحق المنظمات وعلى أثر تحريك الاتهام الجنائي بحق هذه المنظمات تمت مداهمة وإغلاق بعض المنظمات المصرية وفروع لبعض المنظمات الأجنبية التي كانت تعمل في مصر وهي المعهد الجمهوري الدولي، والمعهد القومي الديمقراطي، وفريدم هاوس، والمركز الدولي للصحافة، ومؤسسة كونراد أديناور.

على خلفية التحقيق في هذه القضية فقد صدرت قرارات بالمنع من السفر في حق عدد من مديري منظمات المجتمع المدني، من بينهم عزة سليمان مديرة «مركز حقوق المرأة»، والمحامي نجاد البرعي رئيس المجموعة المتحدة للاستشارات القانونية، وقرارات أخرى بتمجيد الأرصدة بحق عدد من منظمات المجتمع المدني البارزة مثل ونظرة للدراسات النسوية، ومؤسستها مزن حسن[6] وغيرها. خلال السنوات الماضية استمرت التحقيقات في هذه القضية بلا نهاية باتهامات غير واضحة، منها تأسيس وإدارة كيانات غير شرعية، تلقى تمويلات من الخارج بطريقة غير مشروعة وغيرها. وتم استعمال هذه التحقيقات للتضييق على عدد من القيادات البارزة للمجتمع المدني في مصر، مثل قيام قوات الأمن بإلقاء القبض على المحامية النسوية البارزة عزة سليمان، مؤسسة ومديرة مؤسسة قضايا المرأة المصرية، والتي تم الإفراج عنها في نفس اليوم بكفالة مالية![7]

كذلك في الخامس والعشرين من أغسطس الماضي 2020 أصدرت محكمة مصرية حكمًا غيابيًا على المدافع عن حقوق الإنسان ومؤسس ومدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بهي الدين حسن بالسجن المشدد 15 عامًا، على خلفية اتهامه في القضية رقم 5370 لسنة 2020 جنايات الدقي، والتي وجهت له فيها النيابة العامة اتهامات بـ «إنشاء حساب على مواقع التواصل

---

5 المبادرة المصرية للحقوق الشخصية: بيان صحفي « خلفية عامة عن القضية رقم 173 المعروفة بقضية «التمويل الأجنبي» خطر وشيك من الملاحقة والإغلاق «, صدر في 21 مارس 2016 .
http://bit.ly/2gI2QsT

6 نظرة للدراسات النسوية: بيان « التحفظ على أموال نظرة للدراسات النسوية ومديرتها التنفيذية ليس نهاية لعملها النسوي»، نُشر بتاريخ 11 يناير 2017.
http://bit.ly/3nmkj9q

7 موقع BBC عربي: خبر «اخلاء سبيل الناشطة المصرية عزة سليمان بعد القاء القبض عليها».
تاريخ النشر: 7 ديسمبر 2016 ، تاريخ الزيارة: 25 ديسمبر 2020
https://www.bbc.com/arabic/middleeast-38237450

الاجتماعي، وإذاعة وبث أخبار كاذبة، والتحريض على العنف، وإهانة السلطة القضائية».

بحسب ما تناولته وسائل إعلامية فقد جاء في حيثيات المحكمة «أن المتهم أذاع عمدًا في الداخل والخارج أخبارًا كاذبة من شأنها تكدير الأمن العام وإلحاق الضرر بالمصلحة العامة عبر حسابه الخاص الموثق بتويتر، وثبت من كتاب مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية خروج المتهم من البلاد وهروبه إلى فرنسا»[8]

خلال شهر نوفمبر الماضي، ألقت قوات الأمن القبض على ثلاثة من قيادات المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، وهم: المدير الإداري للمبادرة محمد بشير، وكريم عنارة مدير وحدة العدالة الجنائية، ثم جاسر عبد الرازق المدير التنفيذي للمبادرة. ظهر الثلاثة في أوقات متباينة كمتهمين أمام نيابة أمن الدولة العليا، التي وجهت لهم اتهامات بـ»الانضمام لجماعة إرهابية، وإذاعة بيانات كاذبة من شأنها تكدير الأمن العام والإضرار بالمصلحة العامة، واستخدام حساب على الإنترنت في نشر أخبار كاذبة»، وقررت النيابة وقتها حبس الثلاثة احتياطيًا لمدة خمسة عشر يومًا على ذمة التحقيقات في القضية رقم 855 لسنة 2020.[9]

وفي الثالث من ديسمبر الماضي، وبعد حملة ضغط وتضامن دولية ومحلية يمكن وصفها بالـ «غير مسبوقة» أفرجت نيابة أمن الدولة العليا بشكل مفاجئ عن قيادات المبادرة المصرية المحبوسين، غير أن هذا القرار لم يؤثر عمليًا على الاتهامات التي وجهت إليهم، حيث لا تزال القضية مفتوحة فضلاً عن صدور قرار من المحكمة بتأييد قرار النائب العام بمنع مديري المبادرة محمد بشير وكريم عنارة وجاسر عبد الرازق مؤقتاً من التصرف في أموالهم الشخصية وممتلكاتهم وأي حصص يملكونها من المبادرة.[10]

وما بين القضية 173 المفتوحة في مواجهة عشرات المنظمات والقضية الجديدة التي تم تحريكها في مواجهة المبادرة المصرية، فقد مارست السلطة الحبس والملاحقة القضائية بحق عشرات الفاعلين/ات في منظمات المجتمع المدني المصرية، لاسيما الحقوقي منها، مثل

8 موقع جريدة المصري اليوم: خبر «حيثيات سجن «بهي الدين حسن »: هرب إلى فرنسا قبل التحقيق معه في أهانة القضاء»
تاريخ النشر:14 سبتمبر 2020 تاريخ الزيارة: 25 سبتمبر 2020
https://bit.ly/30FOiRt

9 المبادرة المصرية للحقوق الشخصية: بيان صحفي «بعد القبض على المدير التنفيذي للمبادرة المصرية للحقوق الشخصية: المبادرة فخورة بدفاعها عن حقوق المصريين وتدعو كل المهتمين بحقوق الإنسان للتضامن معها»، صدر في 19 نوفمبر 2020.
http://bit.ly/2XjDuGl

10 تحديث نشرته المبادرة المصرية للحقوق الشخصية على صفحتها الرسمية على موقع «فيس بوك» بتاريخ 6 ديسمبر 2020:
https://www.facebook.com/EIPR.org/posts/3965532340145621

المحامي ومدير مركز عدالة، محمد الباقر[11]، ورئيس مجلس أمناء المفوضية المصرية للحقوق والحريات المهندس أحمد عبد اللّه[12]، ومؤسس رابطة أسر المختفين قسريًا المحامي إبراهيم متولي[13]، وغيرهم العشرات من زملائهم، حيث لا يزال معظم هؤلاء خلف القضبان حتى اليوم بسبب نشاطهم داخل منظمات مجتمع مدني مصرية.

ثالثًا.. المنع من السفر:

الحصار هو عنوان لسياسة اتبعتها السلطة الحالية تجاه عدد ليس بالقليل من منظمات المجتمع المدني الحقوقية، عمدت السلطة خلال السنوات الماضية لعزل قيادات تلك المنظمات محليًا بمنعهم من السفر سواء على خلفية التحقيق في القضية 173 لسنة 2011 أو حتى منعهم دون أي مسوغ قانوني بل وقامت بالاستيلاء على جوازات السفر الخاصة ببعض منهم.

وثق تقرير «حدود مغلقة.. كيف تحولت مصر لسجن كبير للحقوقيين» 92 حالة انتهاك للحق في حرية التنقل، تعرض لها المدافعون/ات المصريون عن حقوق الإنسان، داخل المطارات المصرية المختلفة خلال الفترة من يناير 2014 وحتى ديسمبر 2017. تلك الوقائع التي تنوعت ما بين حالات التضييق، والتحرش بهم عند السفر أو الوصول، والتي بلغ عددها 21 حالة، وحالات منع السفر سواء بقرار قضائي، أو بتعليمات أمنية، والتي بلغ عددها 69 حالة. وبهذا يصبح هذا الانتهاك، هو الأكثر تكرارًا في السنوات الأربع التي يغطيها التقرير، وذلك فضلاً عن حالتي إلقاء قبض على مدافعين عن حقوق الإنسان إحداهما عند السفر والأخرى كانت عند الوصول من الخارج.[14]

طالت هذه السياسية عددًا من الشخصيات البارزة في العمل الحقوقي في مصر مثل جمال عيد، مدير الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، ونجاد البرعي مدير المجموعة المتحدة، وعزة سليمان مديرة مؤسسة قضايا المرأة، وحسام بهجت، مؤسس المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، ومحمد زارع، مدير برنامج مصر بمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، وهدى عبد الوهاب، المدير التنفيذي للمركز العربي لاستقلال القضاء ومهنة المحاماة، ومزن حسن، مديرة مؤسسة نظرة للدراسات النسوية، وناصر أمين، مؤسس المركز العربي لاستقلال القضاء ومهنة المحاماة.[15]

11 الصفحة التعريفية التي خصصتها منظمة فرونت لاين ديفندز لمحمد الباقر:
https://www.frontlinedefenders.org/ar/case/arrest-mohamed-el-baqer

12 الصفحة التعريفية التي خصصتها منظمة فرونت لاين ديفندز لأحمد عبد اللّه:
https://www.frontlinedefenders.org/ar/case/release-ahmed-abdallah

13 الصفحة التعريفية التي خصصتها منظمة فرونت لاين ديفندز لإبراهيم متولي:
https://www.frontlinedefenders.org/ar/case/ibrahim-metwally-hegazy-arrested

14 مركز هردو لدعم التعبير الرقمي: « تقرير «حدود مغلقة... كيف تحولت مصر لسجن كبير للحقوقيين».
http://bit.ly/2KYDYNX

15 مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان: ورقة موقف «حول القضية 173 ضد منظمات حقوق الإنسان: ملاحقة المدافعين عن حقوق الإنسان بتهمة القيام بنشاط حقوقي».
http://bit.ly/3pTdGgH

رغم انحسار هذه السياسة بدأ من العام 2018 إلا إنها لا تزال تُمارس ضد ناشطين/ات جدد مثل الباحث بملف اللاجئين نور خليل الذي تم منعه من السفر والاستيلاء على جواز سفره في مطلع العام 2020،[16] وهذا بخلاف قائمة الممنوعين سابقًا من قادة المنظمات الحقوقية.

رابعاً.. التضييق وحصار المساحات العامة:

أصبح تنظيم الدورات التدريبية وورش العمل والمؤتمرات تحديًا حقيقيًا لمنظمات حقوق الإنسان المصرية. الأماكن التي يمكن استخدامها لمثل هذه الأنشطة تتردد حيال استضافة فعالية متصلة بحقوق الإنسان، لأنها قد تواجه مضايقات من الأمن الوطني، فحتى اجتماعات ومؤتمرات نقابة الصحفيين أصبحت بعيدة عن متناول منظمات حقوق الإنسان في معظم الأوقات. بشكل عام، عندما توافق مؤسسة ما على استضافة فعالية من هذا النوع، قد يتم إلغاء الحجز في آخر لحظة بناءً على أوامر من الأمن الوطني، أو يطلب المضيف من المنظمين تقديم طلب إلى الأمن الوطني الذي يرفضه، أو يقوم أحيانًا ضباط بملابس مدنية بمطالبة المنظمين بتقديم نسخ من هويات المشاركين أو إلغاء الحجز، وكمؤشر على مدى صعوبة تنظيم مؤتمرات أو ورش عمل في مصر.

في العام 2016، ولأول مرة منذ 22 عامًا، ألغى مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان مدرسته الصيفية للشباب. لقد تخرج العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان في تلك المدرسة في الماضي. وقد لا يزال بالإمكان تنظيم ورش عمل قصيرة ومتواضعة في حال كان اسم المنظم غير مألوف لدى الأمن. خلاف ذلك يجب إقامة هذه الفعاليات في مقرات المنظمات غير الحكومية نفسها.[17] لكن بطبيعة الحال لا تصلح مقرات تلك المنظمات لاستضافة الفعاليات كبيرة الحجم مثل المؤتمرات، مما يجعل هذا النوع من الفعاليات مرهون بشكل كامل برضا الأجهزة الأمنية.

في يناير 2017 اضطرت مؤسسة دراسات وبرامج النزاهة والشفافية لحقوق الإنسان إلى إعلان إلغاء مؤتمرها الخاص بإعلان نتائج التقرير السنوي العالمي «مؤشر مدركات الفساد» بعد قيام الأجهزة الأمنية بمنع إقامة المؤتمر في أحد الفنادق.[18]

16 مركز هردو لدعم التعبير الرقمي: تقرير «حالة المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في مصر.. تقرير عن الفترة: يناير – مارس 2020»
https://bit.ly/3s3tJdy

17 الاورومتوسطية للحقوق: تقرير «مصر – العثور على كبش فداء: قمع المدافعين عن حقوق الإنسان والحريات باسم مكافحة الإرهاب والحفاظ على الأمن».
https://bit.ly/3ooqaMP

18 مؤسسة دراسات وبرامج النزاهة والشفافية لحقوق الانسان: بيان «قيام أجهزة الامن في مصر بالغاء المؤتمر الصحفي لاعلان مؤشر مدركات الفساد». صدر بتاريخ 27 يناير 2016.
http://aphra.org.eg/ar/?p=843

التضييق والحصار لا يقتصر على المساحات العامة فقط، بل امتدت هذه السياسة لتشمل مقرات عدد من منظمات المجتمع المدني نفسها. ففي سبتمبر 2017، قام أعضاء من الهيئة العامة للاستثمار بزيارة المفوضية المصرية للحقوق والحريات، وقد رافقهم ضابط على الأغلب من جهاز الأمن الوطني، مدعيًا صدور قرار بإغلاق المفوضية، وختم مقرها الرئيسي بالشمع الأحمر. لم يكن هناك إخطار مسبق بالقرار ولم يتم إبراز قرار الإغلاق المزعوم. تمكنت المفوضية من التصدي لهذه المحاولة بالتمسك بتأسيسيها كشركة محاماة.[19] كذلك في فبراير 2016، أصدرت وزارة الصحة قرارًا بإغلاق مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف بسبب خرقه شروط الترخيص دون إخطار مسبق. يقدم مركز النديم الدعم النفسي لضحايا العنف، خاصة التعذيب، وينشر تقارير دورية عن أوضاع السجون وحالات التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية والمهينة، وقد تقدم مركز النديم بشكوى أمام المحكمة الإدارية للطعن في قرار الإغلاق. وبعد عدة محاولات، قامت السلطات بإغلاق المستوصف في فبراير 2017 وقبل صدور أي قرار نهائي من المحكمة.[20]

خامساً.. الحصار الرقمي لعدد من منظمات المجتمع المدني:

مثلما سعت السلطات في مصر للسيطرة بشكل كامل على المجال العام ماديًا، من خلال تعقب الفعاليات الجماهيرية لمنظمات المجتمع المدني، ومنع المنظمات غير المدرجة من تنظيم فعاليات في المساحات العامة كقاعات الفنادق وغيرها، فقد استحدثت هذه السلطات سياسة جديدة للتضييق على عمل هذه المنظمات رقميًا بحجب مواقعها الإلكترونية، والتي تعاظمت أهميتها مع ازدياد الاعتماد على الإنترنت في السنوات الأخيرة.

بحسب الرصد الذي قدمته مؤسسة حرية الفكر والتعبير لمواقع الإنترنت المحجوبة في مصر بشكل عام فقد حجبت السلطات المصرية مواقع تقدم محتوى يتعلق بحقوق الإنسان، وقد وصل عددها إلى 12 موقع ويب مثل موقع الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، وموقع منظمة هيومان رايتس وواتش، ومنظمة مراسلون بلا حدود، والمفوضية المصرية لحقوق والحريات، ومرصد صحفيون ضد التعذيب.

ويلاحظ هنا أن ثلاث من النماذج المذكورة هي منظمات حقوقية مصرية تعمل من داخل مصر إلى جانب منظمتين عريقتين هن[21]، منظمة هيومن رايتس وواتش، ومنظمة مراسلون بلا حدود.

---

19 الاورومتوسطية للحقوق: تقرير «مصر – العثور على كبش فداء: قمع المدافعين عن حقوق الإنسان والحريات باسم مكافحة الإرهاب والحفاظ على الأمن».
https://bit.ly/3ooqaMP

20 المرجع السابق.

21 مؤسسة حرية الفكر والتعبير: قائمة المواقع المحجوبة في مصر.
https://afteegypt.org/blocked-websites-list-ar

يشكل حجب هذه المواقع الإلكترونية وغيرها اعتداءً على حق مستخدمي الإنترنت المصريين في المعرفة، ويعيق وصولهم لمنصات بالغة الأهمية لبعض الفئات مثل الباحثين، السياسيين، وغيرهم.

لدى بعض المواقع المحجوبة، كالشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، أهمية خاصة للمحتوى العربي على الإنترنت، ما يجعل حجبها يُشكّل بعدًا يتعلق بحرية المعلومات، ويؤثر سلبًا على المعلومات المتاحة التي تتعلق بحالة حقوق الإنسان في مصر، خاصة في الفترة التي سبقت ثورة يناير 2011. فموقع الشبكة ظلّ يعمل على جمع وأرشفة إصدارات وتقارير وبيانات المنظمات الحقوقية في المنطقة العربية منذ عام 2003 حتى عام 2014، وأهمية الأرشيف الحقوقي المتوفّر على موقع الشبكة هو تغطية فترة كانت المنظمات الحقوقية العربية لا تمتلك مواقعًا خاصة بها؛ مما جعلها تعتمد على موقع الشبكة كمنصة نشر رئيسية، ويعتبر موقع الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان واحدًا من أكبر المواقع الحقوقية الناطقة بالعربية على الإنترنت، حيث ظل موقعها يغطي عمل قرابة 400 منظمة حقوقية ويحتوي على عشرات الآلاف من الصفحات.[22] أما موقع هيومان رايتس ووتش فقد تم حجبه بعد أن نشرت المنظمة تقريرًا عن عمليات التعذيب في السجون المصرية. لا تنبع أهمية الموقع فقط من تبعيته لواحدة من أكبر المنظمات الدولية التي تعمل على دعم وتعزيز حقوق الإنسان، إلا أنه بالنسبة للمحتوى العربي على الإنترنت أيضًا، فإن حجب الموقع يُمثل خسارة للمستخدم خاصة من الباحثين والصحفيين والأكاديميين المهتمين بأوضاع حقوق الإنسان، كما يعتبر هو أول موقع حقوقي دولي يوفّر نسخة باللغة العربية من محتواه، ويحتوي كمًا هائلاً من التقارير والبيانات التي تتناول أوضاع حقوق الإنسان ليس في مصر فقط بل في العالم، حتى أن عدد صفحات الوب المؤرشفة في محرك بحث جوجل يتعدى 180 ألف صفحة ويب.[23]

سادساً.. الهجوم الإعلامي والتشهير:

تصاحب كل السياسات السابقة بعملية تشهير وتحريض إعلامية مستمرة ضد منظمات المجتمع المدني الحقوقية مع محاولة عزلها عن بقية منظمات المجتمع المدني بالتأكيد الدائم على أن جميع فئات منظمات المجتمع المدني تعمل بحرية في مصر ولا تشتكي، أما المنظمات الحقوقية فهي تفتعل المشاكل مع الدولة.[24]

---

22 مؤسسة حرية الفكر والتعبير، تقرير: غلق النوافذ.. الرقابة على الانترنت في مصر.
https://afteegypt.org/digital_freedoms/2018/02/19/14648-afteegypt.html

23 المرجع السابق.

24 تصريح مصور للرئيس عبد الفتاح السيسي في مؤتمر صحفي مع نظيره الفرنسي بمناسبة زيارته للعاصمة الفرنسية في ديسمبر 2020:
https://www.youtube.com/watch?v=aWXe0tO5M_Y

تصريح رأس السلطة التنفيذية في مصر ليس تغريدًا خارج السرب، فباقي سلطات الدولة تدور في نفسك الفلك غالبًا. في نوفمبر 2019 صرح النائب علاء عابد رئيس لجنة حقوق الإنسان بمجلس النواب المصري بـ: «توجد منظمات مصرية بعض منها يعمل في الداخل وبعض منها مصري ويتواجد في الخارج، وعلى رأسها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، والمنبر المصري للحقوق، والمفوضية المصرية للحقوق والحريات. هذه المنظمات تتعاون بشكل وثيق مع كل ما هو معادي للدولة المصرية ويتربص باستقرارها ونموها.»[25]

وفقًا لتحليل قامت به الجبهة المصرية لـ 27 بيانًا وتصريحًا وخبرًا ومقطع فيديو في برامج تلفزيونية في خلال الفترة من 25 سبتمبر 2019 وحتى 2 أكتوبر 2019، فقد تم رصد سيل من الاتهامات الموجهة ضد المنظمات الحقوقية المصرية والدولية من جانب عدد واسع من الإعلاميين والصحفيين المقربين أو المحسوبين أو التابعين لمؤسسات الدولة المختلفة، وذلك في مختلف وسائل الإعلام المقروء والمرئي والإلكتروني، واتباع سياسات الوصم والاغتيال المعنوي عبر توجيه الاتهامات المباشرة بالتخوين والعمالة لهذه المنظمات وحتى لمديريها الموجودين في مصر، والممنوع بعضهم من السفر أو التصرف في أموالهم، وعلى رأسهم خالد علي مؤسس المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وجمال عيد مدير الشبكة العربية لحقوق الإنسان، والصحفي حسام بهجت مؤسس المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، فضلاً عن الانتقاد اللاذع لبيانات المنظمات الدولية من جانب مؤسسات رسمية حول الأحداث الأخيرة واتهامها بالتسييس.

ووفقًا لتحليل المادة الإعلامية خلال تلك الفترة، فإن الاتهامات التي وجهها هؤلاء الإعلاميين والصحفيين للمنظمات الحقوقية والعاملين بها تمحورت في: اتهامهم بالتحريض ضد نظام الحكم ومؤسسات الدولة، والدفاع عن جماعة الإخوان المسلمين والتعاون معها لهدم الدولة وتحريض الشباب على التظاهر ودعمهم، وقيامهم بنشر الشائعات لإحداث حالة من الفوضى في البلاد، بالإضافة إلى اتهامهم بالفساد المالي والتربح الشخصي، فضلاً عن اتهامهم بالخيانة والتخابر والتجسس لصالح دول أجنبية، كما طالب أحد الإعلاميين على الهواء مباشرة بإسقاط الجنسية المصرية عن بهي الدين حسن مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.[26]

---

25 موقع جريدة النبأ الوطني: حوار « النائب علاء عابد: أجهزة استخبارات عالمية توظف الملف الحقوقي لكسر إرادة النظام.. ومحاصرة مصر دوليًا (حوار)»
تاريخ النشر: 8 نوفمبر 2019 ، تاريخ الزيارة: 31 ديسمبر 2020.
https://www.elnabaa.net/792230

26 الجبهة المصرية لحقوق الإنسان: تقرير "حملة إعلامية شرسة ضد المنظمات الحقوقية: هل تُمهد السلطات المصرية لتصعيد البطش بالمدافعين عن حقوق الإنسان»
/media-campaign-against-hrd/10/https://egyptianfront.org/ar/2019

قراءة في الآثار التي خلفتها السياسات الرسمية للتعامل مع منظمات المجتمع المدنى فى مصر

بقدر العنف والتعسف الذي اتسمت به السياسات الرسمية للسلطة في مصر تجاه منظمات المجتمع المدني كان من البديهي أن تتسم آثار وتبعات هذه السياسات بالعنف والحدة في غالبية الأحيان، لكن الفارق هنا هو أن سياسات السلطة التي تؤثر على منظمات المجتمع المدني، وهي شريحة محدودة من التنظيمات داخل المجال العام في مصر، قد تستوجب آثارًا تعاني منها مختلف قطاعات الدولة المصرية. وهو ما سنحاول عرضه بإيجاز في الأجزاء التالية.

أولاً: ضغوط دولية مستمرة ومتزايدة على النظام المصري لوقف سياسات التضييق على منظمات المجتمع المدني

في عالم اليوم تتراجع أهمية واعتبارات الحدود الوطنية في مقابل وحدة عالمية تجعل من قضايا كانت شديدة المحلية في الماضي، قضايا عالمية حاليًا. عالم تنتقل فيه الأفكار والنظريات وتكتسب شعبية عالمية بعد ساعات من صياغتها وطرحها. لهذا السبب ولاستقرار النظام العالمي الحالي على مبدأ جديد قوامه عدم الاعتبار بالتمسك بالسيادة الوطنية فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، فقد عانت الدولة المصرية من ضغوطًا عنيفة دوليًا على خلفية سجل السلطة في التعامل مع منظمات المجتمع المدني، هذه الضغوط التي تُمارس من قبل منظمات دولية حكومية وغير حكومية في إطار وحدة المجتمع الدولي والتزامه التضامني بحماية حقوق الإنسان في العالم كله. وصولاً للضغوط السياسية المباشرة التي تمارسها دول بعينها على النظام المصري على خلفية ذات الملف.

دأبت الآليات الدولية المعنية بحقوق الإنسان داخل منظومة الأمم المتحدة على توجيه انتقادات للسلطة في مصر بسبب سياسات التضييق والتقييد التي تمارسها ضد منظمات المجتمع المدني. على سبيل المثال في 13 نوفمبر 2019، خضعت مصر للمرة الثالثة لاستعراض سجلها في مجال حقوق الإنسان أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل[27]. استقبلت الدولة المصرية 372 توصية من الدول الأعضاء في المجلس لتحسين سجلها في حقوق الإنسان، بزيادة 72 توصية عن خضوعها السابق لذات الآلية عام 2014، وهو ما يعكس القلق العالمي حول أوضاع حقوق الإنسان في مصر[28].

من بين هذه التوصيات توجد 20 توصية قدمتها 20 دولة مختلفة من بينها الولايات المتحدة وفرنسا وسويسرا وغيرهم، تتعلق بالتأكد من أن تشريعات المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية

---

27 الاستعراض الدوري الشامل عملية فريدة تنطوي على إجراء استعراض لسجلات حقوق الإنسان لدى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. والاستعراض الدوري الشامل عملية تحركها الدول، برعاية مجلس حقوق الإنسان، وتوفر لجميع الدول الفرصة لكي تعلن الإجراءات التي اتخذتها لتحسين أوضاع حقوق الإنسان في بلدانها وللوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. والهدف النهائي لهذه الآلية الجديدة هو تحسين وضع حقوق الإنسان في جميع البلدان والتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان.

28 مجلس حقوق الإنسان: تقرير الفريق العامل المعني بآلية الاستعراض الدوري الشامل، أعتمد خلال الدورة الثالثة والاربعون للمجلس في مارس 2020.
https://undocs.org/ar/A/HRC/43/16

وتنفيذها تتماشى مع المعايير الدولية، والسماح للمدافعين عن حقوق الإنسان وجميع الفاعلين الآخرين في المجتمع المدني بممارسة حرية التعبير ومزاولة مهنهم دون خوف من التعرض للاضطهاد أو الترهيب أو الاحتجاز، وتعديل جميع القوانين والسياسات التي تحد من الأنشطة التي يضطلع بها المجتمع المدني.

أما الضغوط السياسية التي تمارسها دولاً شتى بشكل منفرد أو جماعي على السلطة في مصر للوفاء بالتزاماتها الدولية بصيانة حرية تكوين وعمل منظمات المجتمع المدني فهي مستمرة بشكل شبه دائم منذ سنوات. تزيد أو تنخفض وتيرتها تأثرًا بقيام السلطة في مصر بعمليات استهداف جديدة لأحد منظمات المجتمع المدني. يمكن هنا الاستشهاد بواقعة استهداف قادة المبادرة المصرية للحقوق الشخصية والقبض عليهم في نوفمبر الماضي والتي جرَت غضب دولي واسع النطاق على النظام المصري و»بالإضافة إلى الإدانات الحقوقية، صدرت عدة إدانات من سياسيين بارزين، حيث أرسل 37 نائبًا بالكونجرس الأمريكي رسالة جديدة إلى الرئيس السيسي تطالبه بإطلاق سراح قيادات المبادرة المصرية المحبوسين، دون قيد أو شرط، ووقف الاعتقالات وإنهاء حملة التشهير ضد المنظمات الحقوقية في مصر. ودخلت على خط الإدانة وزارات الخارجية الأمريكية والكندية والبريطانية والفرنسية والألمانية والمفوضية السامية للأمم المتحدة وجيم ريش رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ ومستشار الرئيس الأمريكي الجديد جون بايدن، وعدد من سفراء الدول الأوربية العاملين في مصر، وأكثر من 60 منظمة مصرية وعربية ودولية بخلاف الإدانات المحلية.[29]

ورغم الإفراج عن قادة المبادرة المصرية المحبوسين، فقد استمرت هذه الضغوط والتي تُوجت بإصدار البرلمان الأوروبي قرارًا ينتقد أوضاع حقوق الإنسان المتردية في مصر، ويدين عدم التزام الدول الأوروبية بقرار سابق للبرلمان بمنع تصدير أي معدات أو أدوات قد تستخدم في القمع في مصر على حد ما جاء في القرار.[30]

ثانياً: هروب المكاتب الإقليمية للمنظمات غير الحكومية الدولية من مصر

لعبت العاصمة المصرية دور القلب سياسيًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما لعبت نفس الدور فيما يتعلق باستضافة المنظمات غير الحكومية الدولية. ورغم السياسات القمعية التي مارسها نظام مبارك داخليًا خلال سنوات حكمه التي انتهت بثورة الخامس والعشرين من يناير عام 2011، إلا أنه كان حريصًا على المحافظة على القاهرة كعاصمة رئيسية للعمل

29 درب: خبر «أمين عام الأمم المتحدة يطالب بالإفراج عن قيادات المبادرة المصرية المعتقلين: لا يجب أن يكون هناك سجناء رأي في القرن الواحد والعشرين».
تاريخ النشر: 25 نوفمبر 2020، تاريخ الزيارة: 30 ديسمبر2020.
http://bit.ly/3hS0INb

30 موقع BBC العربي: البرلمان الأوروبي يندد بـ»القمع» في مصر ويطالب بالكشف عن الحقيقة في قضية مقتل ريجيني»
تاريخ النشر: 19 ديسمبر 2020، تاريخ الزيارة: 31 ديسمبر 2020
https://www.bbc.com/arabic/middleeast-55372701

غير الحكومي الدولي، وهو الوضع الذي اختلف تمامًا مع السلطة الحالية، حيث طالت سياستها التعسفية كل الفاعلين في المجال العام بما فيهم المنظمات غير الحكومية الأجنبية.

تعد سياسات التضييق التي تمارسها السلطة الحالية استمرارًا للسياسات التي اتبعها المجلس العسكري في مصر بعد ثورة يناير 2011 حيث قام المجلس بإغلاق مقرات عدد من المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بالتثقيف السياسي ونشر الديمقراطية مثل «المعهد الديمقراطي الوطني»، و«المعهد الجمهوري الدولي»، ومنظمة «فريدوم هاوس»، و«المركز الدولي للصحفيين»، و«مؤسسة كونراد أديناور». بل والقى القبض على عدد من الموظفين/ات الأجانب العاملين بتلك المنظمات، قبل أن تفرج عنها السلطات بعد ذلك.[31]

«لا تزال السلطات المصرية تمارس سياسة التضييق على عمل مؤسسات التثقيف السياسي الأجنبية داخل مصر. واضطرت مؤسسة فريدريش ناومان المقربة من الحزب الديمقراطي الحر الألماني، إلى إغلاق مكتبها في القاهرة. وفي وقت سابق نقلت المؤسسة الألمانية مقرها الرئيسي في الشرق الأوسط من العاصمة المصرية إلى العاصمة الأردنية عمان، بعد حظر فعلي لعملها من قبل السلطات في القاهرة».[32]

على خلفية التضييق الذي تتعرض له المنظمات غير الحكومية الألمانية الموجودة في مصر قامت وزارة الخارجية الألمانية باستدعاء السفير المصري في برلين، لإبلاغه بعدم تفهم ألمانيا موقف مصر من النزاع بين مؤسسة فريدريش ناومان والحكومة المصرية. وقالت وزارة الخارجية الألمانية إن مؤسسة فريدريش ناومان «تقوم بعمل مهم في البلدان، التي تنشط داخلها»، مضيفةً أن عمل المؤسسة «يجب أن يبقى ممكنًا حتى في بيئة يتزايد فيها الضغط السياسي على المجتمع المدني».[33]

كذلك، أعلن مركز كارتر الأمريكي إغلاق مكتبه في مصر، منتقدًا «القيود على الحريات» في هذا البلد.[34] وافتتح المركز مكتبًا في القاهرة بعد ثورة يناير عام 2011.

31 موقع swissinfo: خبر «أزمة «التمويل الأجنبي» في مصر تلقي بظلالها على «العسكري» والحكومة والبرلمان»
تاريخ النشر: 16 مارس2012، تاريخ الزيارة: 31 ديسمبر 2020
http://bit.ly/2LqQFmr

32 موقع DW العربي: تقرير «مصر وتضييق الخناق على المؤسسات الأجنبية غير الحكومية!»
تاريخ النشر: 21 مايو 2016، تاريخ الزيارة: 31 ديسمبر 2020
https://bit.ly/2JSDiuN

33 المرجع السابق

34 موقع france24 : خبر «مركز كارتر يغلق مكتبه في مصر وينتقد «القيود على الحريات»
تاريخ النشر: 16 أكتوبر 2014 ، تاريخ الزيارة: 31 ديسمبر 2020
http://bit.ly/38jTkr0

وفي ديسمبر عام 2014 قرر مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان -أحد أهم وأعرق المنظمات الحقوقية في المنطقة العربية- نقل جميع برامجه الإقليمية والدولية خارج مصر، وأعلن المركز أيضًا أنه «خلال العامين الماضيين اضطر المركز -في اللحظات الأخيرة- إلى نقل بعض أنشطته الإقليمية، إلى دول عربية أخرى، نظرًا لمنع السلطات المصرية دخول بعض الحقوقيين العرب وإساءة معاملتهم في مطار القاهرة، وإعادتهم لبلادهم بشكل تعسفي دون إبداء أسباب، أو لتعذر حصول بعضهم على تأشيرة الدخول لمصر. وقد طال هذا التعسف أيضًا مسؤولين في الأمم المتحدة».[35] وفي وقت لاحق افتتح المركز مقرًا إقليميًا له في دولة تونس.

وجود المكاتب الإقليمية لمثل هذه المنظمات في مصر كان جزءًا من قوتها الناعمة وتأكيدًا على مركزيتها في المنطقة العربية. لقد كانت هذه المكاتب تحتضن فعاليات إقليمية هامة، وتستضيف ناشطين/ات وفاعلين/ات حكوميين وغير حكوميين من مختلف دول المنطقة، والذين كانوا بدورهم يتشبعون بالثقافة المصرية ويتعرفون عن قرب على مصر وحضارتها ونظامها السياسي والاجتماعي. بعيدًا عن أي صور نمطية قد تصلهم من الإعلام أو غيره. كانت هذه المكاتب بشكل غير مخطط تعزز فكرة أن مصر هي مركز الإقليم وبوابته الرئيسية بما يتضمنه ذلك من ثقل سياسي ومكاسب اقتصادية واجتماعية.

لسنوات طوال كان الطريق للتعامل مع أي قضية داخل المنطقة لابد أن يمر من القاهرة، وهي الميزة التي خسرتها مصر بسهولة مؤخرًا.

ثالثًا: الآثار الاقتصادية السلبية لسياسات التضييق على منظمات المجتمع المدني

وجود مجتمع مدني فاعل وقوي هو ضمانة أساسية لمكافحة الفساد ولتعزيز قيم الشفافية والمسائلة داخل أي دولة. بطبيعة الحال تعتبر الشفافية والمسائلة ومكافحة الفساد محددات رئيسية لقدرة أي دولة على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية في مختلف القطاعات الاقتصادية. فرؤوس الأموال لن تتوجه لدولة تفاخر بقمع محاربي الفساد أو تضيق على عملهم. غالبًا ما يتخذ محاربي الفساد شكلاً من أشكال التنظيم المتعارف عليها في إطار منظمات المجتمع المدني.

مع الأسف، لا توجد دراسات كافية تربط ما بين قمع المجتمع المدني وهروب الاستثمارات في مصر، لكن ومن ناحية آخري يمكننا بسهولة الربط ما بين هذا القمع وبين خسارة البلاد للمنح الموجهة لمنظمات المجتمع المدني المحلية أو الدولية العاملة في مصر. على سبيل المثال المكتب الإقليمي لمنظمة فريدرشناومان الذي تم نقله للعاصمة الأردنية عمان كان يستحوذ

35 مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان: بيان «المركز ينقل برامجه الإقليمية والدولية خارج مصر»، صدر بتاريخ 9 ديسمبر 2014. http://bit.ly/3onSclq

على جزء كبير من الميزانية التي تنفقها المنظمة الألمانية العريقة خارج برلين، والتي تقدر بـ 20 مليون يورو، بحسب تصريح صحفي لرونالد ميناردوس المدير الإقليمي لمؤسسة فريدريش ناومان الألمانية.[36]

بالإضافة للمنظمة الألمانية فهناك عدد من الجهات المانحة الصغيرة، التي قررت وقف تمويل أي أنشطة لشركائها المصريين خوفًا من تعثر تنفيذ الأنشطة المتفق عليها، وبالتالي إهدار هذه المنح.

أما عن الفعاليات والمؤتمرات الإقليمية التي تنظمها المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية التي تم سحبها من القاهرة لصالح منافسين إقليميين جدد فهي خسارة أخرى، فرغم أن هذه الفعاليات لم تكن تتضمن تمويلاً مباشرة لأنشطة المجتمع المدني في مصر، إلا أنها كانت تمثل نوعًا من الاستثمار السياحي أو ما يعرف حاليًا باسم «سياحة المؤتمرات»، حيث تجتذب هذه الفاعليات عشرات وربما مئات من الأجانب الذي يقضون وقتًا في البلد المضيف كسائحين/ات بما ينفقونه في سبيل الحصول على خدمات السفر والنقل والفنادق والمطاعم، وحتى زيارة الأماكن السياحية والتسوق على هامش هذه الفعاليات.

المنافسون الإقليميون للقاهرة في اجتذاب هذا النوع من السياحة هم العاصمة اللبنانية بيروت، والأردنية عمان، والتونسية تونس. استفادوا بشكل كبير من هذه الفرصة التي سنحت بهروب هذا النوع من الفعاليات من مصر. تونس على وجه الخصوص اجتذبت معظم الفعاليات التي ترعاها منظمات دولية غير حكومية ومنظمات محلية حول الشأن الليبي، فضلاً عن احتضانها مكاتب عدد من المنظمات الدولية المعنية بليبيا، نظرًا لخطورة تواجد تلك المكاتب في الداخل الليبي المشتعل. كان يمكن للقاهرة أن تلعب هذا الدور بكفاءة لكن سياسات الاستهداف والتضييق التي تعاني منها منظمات المجتمع المدني في مصر جعلت تونس الاختيار الأكثر أمانًا لمثل هذه الفعاليات والمكاتب، والتي تنفق في الداخل التونسي مصاريف تشغيل ومرتبات موظفين وتوفر فرص عمل وإشغال فندقي وبرامج سياحية.

لا يمكن بدقة حساب تكلفة الفرصة البديلة التي ضاعت على مصر بتحول تونس وعمان لحاضنتين للفعاليات الدولية غير الحكومية، ولكن يمكن بسهولة التأكيد على وجود هذه الخسارة الاقتصادية.

36 موقع الوطن: خبر «بعد 19 سنة خدمة بالقاهرة.. «فريدريش ناومان» الألمانية تترك «بوصلتها المصرية»».
تاريخ النشر: 14 مايو 2016، تاريخ الزيارة: 31 ديسمبر 2020
https://www.elwatannews.com/news/details/1170188

رابعاً: ظهور وتنامي وجود مجتمع حقوق الإنسان المصري بالخارج

منذ نشأت الجيل الحالي للحركة الحقوقية المصرية بظهور المنظمة العربية لحقوق الإنسان عام 1983 وبعدها بأعوام قليلة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ورغم المعاناة الطويلة التي عانتها المنظمات الحقوقية المصرية جراء تضييق الأنظمة السياسية المتعاقبة في مصر عليها. إلا أن هذه المنظمات ظلت فخورة بقدرتها على العمل في مصر، وباستغلال الفرص التي تسنح بين الحين والآخر للتحاور مع السلطة لخدمة أجندة حقوق الإنسان في مصر.

مع الأسف احتفظت السلطة الحالية لنفسها بسابقة تاريخية في علاقة الدولة بمنظمات المجتمع المدني. فلأول مرة يقرر عدد ليس بالقليل من المنظمات الحقوقية الهجرة ومباشرة مناصرته للدفاع عن حقوق الإنسان في مصر من الخارج. وهي وصمة سوداء لم تحق إلا بقليل من الأنظمة السياسية عالميًا مثل نظام الأسد في سوريا.

بعد خروج مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان من مصر واستقراره في تونس، حذت بعض المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية حذوه مثل مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، وهو مؤسسة شبه إقليمية غير حكومية مستقلة تأسست عام 2015 في تونس[37]، وجمعية تقاطع من أجل الحقوق والحريات التي تأسست في تونس مطلع العام الحالي 2021.[38]

بعض المنظمات الشابة قررت الانطلاق من دولاً غربية مثل المنبر المصري لحقوق الإنسان الذي يعرف نفسه بـ «أسس المنبر كمنظمة غير حكومية»، ويضم في عضويته وبصفتهم الشخصية عددًا من المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان المنتمين لمجالات مهنية وأكاديمية متنوعة، والمقيمين حاليًا في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، والذين اضطروا لمغادرة مصر إما بسبب الملاحقات والتهديدات القضائية والأمنية، والتي وصلت لحد التهديد بالقتل ضد بعضهم، أو نتيجة استحالة ممارسة نشاطهم الحقوقي والمدني المشروع في ظل مناخ سلطوي مغلق».[39] وكذلك الجبهة المصرية لحقوق الإنسان التي تعرف نفسها بأنها «منظمة أوروبية مستقلة، تأسست عام 2017 في جمهورية التشيك على يد عدد من النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان. تعمل الجبهة على تحسين أوضاع حقوق الإنسان في مصر من خلال أعمال المناصرة والبحث والدعم القانوني في عدة مجالات، أهمها العدالة الجنائية».[40]

37 وفقا لما هو منشور على الموقع الرسمي للمركز:
http://bit.ly/3nvDVIB

38 وفقا لما هو منشور على الموقع الرسمي للجمعية:
http://bit.ly/2XiNIXF

39 متاح عبر الموقع الرسمي للمنظمة:
/https://www.egyptianforum.org/ar/about

40 متاح عبر الموقع الرسمي للمنظمة:
/https://egyptianfront.org/ar/about

بالإضافة للنماذج السابقة فهناك أسماء أخرى في هذه القائمة مثل مبادرة الحرية بالولايات المتحدة التي أسسها السجين السياسي السابق، المصري الأمريكي محمد سلطان، ومنظمة نشطاء من أجل حقوق الإنسان بكندا، التي أسسها الحقوقي حجاج نايل بعد هجرته لكندا، والمبادرة المصرية الفرنسية للحقوق والحريات بفرنسا، ومركز بلادي الذي تأسس من جديد في الولايات المتحدة بعد الإفراج عن مؤسسته المصرية الأمريكية أية حجازي.

بشكل عملي تعلم هذه المنظمات أن قدرة أعضائها على العودة لمصر من جديد مرهونةً بالضغط الدولي على النظام السياسي في مصر أو تغير هذا النظام، وهو ما يدفع جزء من هذه المنظمات لتركز أنشطتها في مجال المناصرة مع السياسيين والمؤسسات الرسمية في الدول ذات الثقل مثل الولايات المتحدة والدول الأوربية، مع رفع نبرة الانتقاد لسياسات السلطات المصرية في مجال حقوق الإنسان لحدها الأقصى. بل وقد تتحول هذه المنظمات من كيانات وسيطة موضوعية، لأصحاب خصومة سياسية مع النظام الحالي، والذي ينظر لها نظرة الخصوم بالفعل، وهو ما يخل بمصداقية هذه المنظمات ويدخلها في معارك صفرية مع النظام الحالي لن يربح منها أحد.

خامساً: انتهاك الحقوق الدستورية للمواطنين/ات

أولاً وأخيرًا، فالحق في تأسيس منظمات المجتمع المدني بكل أشكالها وحرية عملها هي حقوق أساسية من حقوق الإنسان المنصوص عليها داخل المواثيق الدولية، لاسيما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي صدقت عليه الدولة المصرية وأصبحت ملتزمة بتوفير كافة الحقوق الواردة به لمواطنيها. كذلك يحمي الدستور المصري هذا الحق لجميع المواطنين/ات، حيث ينص في مادته رقم 75 على: «للمواطنين حق تكوين الجمعيات والمؤسسات الأهلية على أساس ديمقراطي، وتكون لها الشخصية الاعتبارية بمجرد الإخطار. وتمارس نشاطها بحرية، ولا يجوز للجهات الإدارية التدخل في شؤونها، أو حلها أو حل مجالس إداراتها أو مجالس أمنائها إلا بحكم قضائي. ويحظر إنشاء أو استمرار جمعيات أو مؤسسات أهلية يكون نظامها أو نشاطها سريًا أو ذا طابع عسكري أو شبه عسكري، وذلك كله على النحو الذي ينظمه القانون».

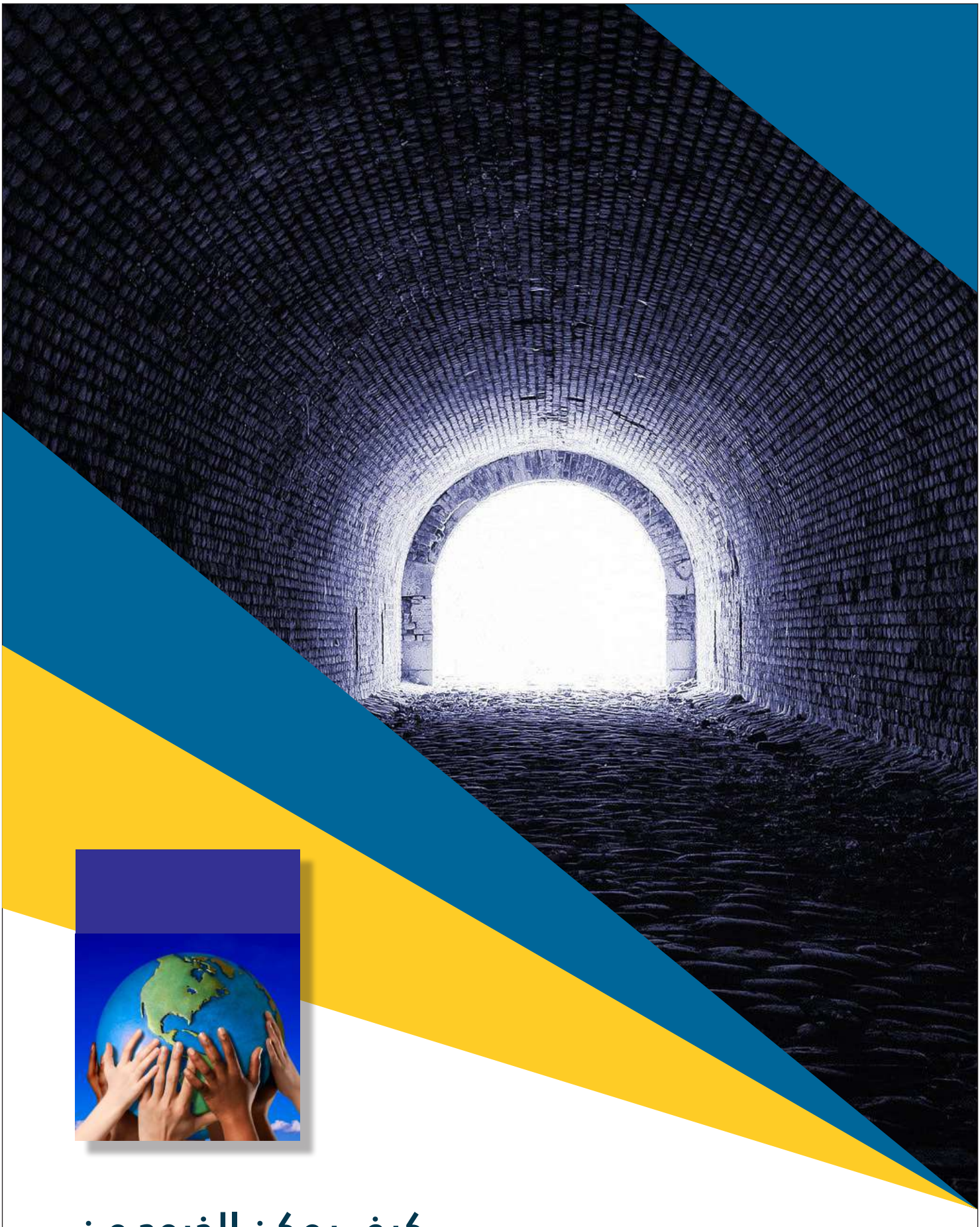

كيف يمكن الخروج من النفق المظلم؟

إنهاء الوضع الحالي كما فصلناه هو مصلحة وطنية عليا يجب أن يحرص الجميع على تحقيقها، فلا دولة عصرية ديمقراطية حقيقة بدون مجتمع مدني حر وقوي، ويجب أن تعي جميع الأطراف أن عمل منظمات المجتمع المدني بفئاتها المختلفة هو ضمانة رئيسية لاستقرار البلاد. من هذا المنطق توصي هذه الورقة بما يلي:

بالنسبة للسلطة فى مصر:

1. تطبيق القانون رقم 149 لسنة 2019 ولائحته التنفيذية، بما يراعي حرية العمل الأهلي في مصر، ويحترم متطلبات الأمن القومي، ويحقق المعايير الدولية لحرية العمل الأهلي وأهمها:
- حرية التأسيس والانضمام.
- حرية العمل في مختلف الميادين دون وصاية من السلطة.
- حرية تنفيذ الأنشطة دون تدخل من السلطة.
- حرية تلك المنظمات في إدارة شؤونها دون تدخل من السلطة.
- حرية الحصول على تمويل محلي وأجنبي دون قيود تعسفية.
- حماية الفاعلين في هذه المنظمات من الملاحقات القضائية والتجريم بشكل تعسفي.

2. التمهيد لصياغة مشروعات قوانين جديدة لتنظيم العمل الأهلي في مصر، من خلال مراقبة تطبيق التشريع الحالي واستكشاف المشاكل التي من الممكن أن يسببها على أرض الواقع عند تطبيقه، وفتح حوار مجتمعي حقيقي وجاد لصياغة هذه المشروعات وتقديمها للسلطة التشريعية.

3. تعديل النصوص القانونية الغامضة والمطاطة في قانون العقوبات وقانون جرائم تنقية المعلومات ومجموعة قوانين الإرهاب والكيانات الإرهابية، بما يحمي عمل منظمات المجتمع المدني المشروع من الوقع تحت طائلة التجريم بالمصطلحات الواسعة وغير المحددة الموجودة في هذه القوانين.

4. المبادرة بإغلاق التحقيقات في القضية 173 لسنة 2011 وفقًا للإجراءات المنصوص عليها قانونيًا بما يضمن رفع حظر السفر المفروض على عدد من المتهمين فيها، ورفع تجميد الأموال المفروض على بعض المنظمات الحقوقية أو قيادات تلك المنظمات.

5. التوقف الفوري عن الملاحقة والاستهداف الأمنيين للمنظمات الحقوقية المصرية العاملة في

الداخل والمبادرة بإطلاق سراح المحبوسين احتياطيًا من المواطنين/ات على خلفية نشاطهم داخل هذه المنظمات.

6. دعوة المنظمات الحقوقية المصرية العاملة في الخارج لمعاودة العمل من داخل مصر، مع التعهد بعدم ملاحقتهم وتقديم الضمانات الكافية لهم للعمل بشكل شرعي وحر من داخل مصر.

7. وقف حملات التشويه والتصعيد الإعلامية التي يشنها الإعلام المملوك للدولة أو المقرب منها على منظمات المجتمع المدني وعملها، وكذلك وقف التصريحات العدائية من المسؤولين في مصر بمختلف مستوياتهم ضد هذه المنظمات، لاسيما ما يتعلق بالاتهامات التعسفية لبعض منظمات المجتمع المدني والفاعلين فيها بالعمالة للخارج والخيانة وما شابه ذلك.

8. المبادرة بدعوة المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية لاستئناف نشاطها في مصر وافتتاح مكاتب قطرية وإقليمية لها في مصر، فضلاً عن استئناف المفاوضات التي توقفت قبل عدة أعوام لافتتاح مكتب للمفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة في مصر.

9. الوقف الفوري لأي عمليات حجب محتوى إلكتروني حقوقي غير خاضعة للقانون، بمعنى أنها لم تتبع الإجراءات الموجودة في القانون 175 لسنة 2018، بما يشمل فتح الباب لتعويض من لحقهم هذا الإجراء المتعسف، عما سببه لهم الحجب من أضرار مادية وأدبية.

10. إطلاق استراتيجية وطنية لحماية حقوق الإنسان في مصر، بحيث تشمل تحسين البيئة التشريعية والسياسية لعمل منظمات المجتمع المدني، والاعتراف بدور هذه المنظمات في تنفيذ هذه الاستراتيجية جنبًا إلى جنب مع الهيئات الرسمية في الدولة.

بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني:

1. مع التأكيد على مبدأ استقلالية منظمات المجتمع المدني عن الدولة، فعلى هذه المنظمات أن تبادر بتبني خطط تضمن الرقابة الشعبية على عمل هذه المنظمات من خلال نشر ميزانيتها السنوية والإعلان بشكل طوعي وشفاف عن مصادر تمويلها وكيفية إنفاق هذه التمويلات.

2. يجب على منظمات المجتمع المدني أن تعي وتتفهم الإرث السلطوي التاريخي للدولة المصرية، وهو ما يعني أن على هذه المنظمات أن تبذل جهودًا حثيثة لطمأنة مخاوف السلطة، وتوضيح طبيعة عمل تلك المنظمات ومردودها الإيجابي، لهذه السلطة، وفتح قنوات حوارية مستمرة ودائمة مع السلطات العامة الثلاثة في مصر.

3. على منظمات المجتمع المدني أن تعلن بوضوح هويتها في ضوء الاعتراف بشرعية كل الكيانات المدنية السلمية داخل الدولة، بحيث يمكن للرأي العام وللراغبين في الانخراط في أنشطة هذه المنظمات التفرقة بين العمل الحقوقي والعمل التنموي وبين المنظمات التي تقدم خدمات قانونية وبحثية تقنية وبين جماعات الضحايا التي تناصر حقوق فئات بعينها أو حتى جماعات الضغط التي تستهدف بشكل مباشر التأثير في مجريات العملية السياسية وتشكيل مؤسسات الحكم داخل الدولة.

4. على منظمات المجتمع المدني أن تهتم بتغطية الأدوار الثلاثة الرئيسية لمنظمات المجتمع المدني في الدول الحديثة ولا تكتفي بدور دون الآخر. فعلى منظمات المجتمع المدني أن تقوم بدعم دور الدولة في عمليات التنمية الشاملة والتحديث إلى جانب قيامها بموازنة سلطة الدولة وتنظيم ودمقرطة المجتمعات المحليات.

5. على منظمات المجتمع المدني لاسيما من عانى منها من سياسات السلطة في الفترات الماضية أن تطوى صفحة الماضي، وتقبل بالجلوس مع السلطة على مائدة الحوار في كل مرة توجه إليهم دعوة لذلك.

الخروج من النفق المظلم

تحاول سلسلة الأوراق البحثية التي يصدرها مركز «التنمية والدعم والإعلام»، تحت عنوان «الخروج من النفق المظلم» أن تطرح حلول واقعية مبنية على دراسة عميقة للأزمات البنيوية التي يشهدها المجال العام في مصر في السنوات الأخيرة، بما يشمل طرح بدائل سياسات عامة للسياسات الحالية، وطرح تعليقات وتصويبات للخطط والقرارات والإجراءات المختلفة التي تتخذها السلطات العامة في مصر. تحاول هذه الأوراق أن تقدم توازنًا ما بين أن يكون الإجراء أو التوصية المقترحة ناجدًا في التعامل مع الأزمة والخلل بشكل جذري، وفي نفس الوقت يكون هذا الإجراء أو التوصية مقبولاً في ظل الظروف الحالية للبلاد، ويخدم مصالح أكبر قدر ممكن من الفئات المعنية.

ستوفر هذه الأوراق وسيلة لصناع السياسات العامة سواء من السلطة السياسية أو باقي الأطراف المعنية كالأحزاب وغيرها لفهم الأزمات الرئيسية التي تتعلق بالحقوق والحريات العامة في مصر بشكل أعمق فضلاً عن توفير توصيات وحلول واقعة للتعامل مع هذه الأزمات، بما يسمح بتبني هذه الحلول في حالة السلطات الرسمية أو بمناصرتها وطرحها كبديل في مواجهة سياسات السلطات الرسمية.

DAM
مركز التنمية و الدعم و الإعلام
Development, Advocacy and Media Center